دور الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات لدى البنوك التجارية الجزائرية

أ. جميلة خرخاش د. بلعجوز حسين
جامعة المسيلة

الملخص:

إن مفهوم حوكمة الشركات والذي يقوم على أساس تنظيم العلاقات القائمة بين مجلس الإدارة في الشركات وبين مديري الفروع التنفيذيين ولجان التدقيق وكذلك المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات.

العدل والشفافية والمسؤولية والمساءلة هي القيم الأساسية لمفهوم حوكمت الشركات وهي أيضاً مبادئ أساسية للديمقراطية، وعلى ضوء الأزمات المالية التي حدثت مؤخراً قفز مفهوم حوكمت الشركات إلى صدارة الأحداث وأضحى قضيةً رئيسةً بالنسبة إلى الأعمال في أي اقتصادٍ من الاقتصاديات الآخذة في العولمة بصورة متزايدة والتي تريد تجنب أي نوع من الأزمات.

يؤدى تطبيق البنوك للحوكمة إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، والحد من الفساد، كما أن التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات التي تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة ويؤدى تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر .

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، حوكمة البنوك، الرقابة الداخلية، الحوكمة في الجزائر.

Summary:

The concept of corporate governance, which is based on the organization of the existing relations between the board of directors in companies and among the branches of executive directors and audit committees, as well as the shareholders and stakeholders of the companies.

Fairness and transparency, responsibility and accountability are the core values of the concept was tried enterprises It is also essential to democratic principles, and in the light of the financial crises that have occurred recently jumped concept was tried companies to the forefront of events and became president of the issue for the business in any economy economies are ever-increasingly globalized and that You want to avoid any kind of crisis.

The application of bank governance to multiple positive results most important to increase funding opportunities and lower the cost of investment and the stability of the capital market, and reduce corruption, and the bank's commitment to apply the standards of governance contribute to encourage companies that borrow them to apply these rules and the most important of which disclosure and transparency, good governance and lead application companies the principles of corporate governance to lower the degree of risk when dealing with banks and reduce tripping.

Key words: corporate governance, bank governance, Internal Control، governance in Algeria.

مقدمة: تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد النظام المصرفي، إذ تعتبر البنوك شرايين الحياة لاقتصاد أي دولة، من هنا يبرز الاهتمام المتزايد للسلطات النقدية الدولية بالرقابة على البنوك وذلك لما يتسم به العمل البنكي من حساسية تجاه المخاطر المحدقة به ومن أهمية النظم الرقابية في تحقيق الاستقرار المالي.

ففي فترة الثمانينات ومطلع التسعينات نتيجة للتزايد الملموس في أنواع وحجم المخاطر التي عرضت الاقتصاد العالمي لعدة أزمات مالية ومصرفية أدت إلى إضعاف النظام المصرفي الدولي وكشف للجميع وضع البنوك الداعي للقلق، إذ أفادت الدراسة التي أعدها صندوق النقد الدولي بأن معظم الأزمات المالية التي شاهدتها مؤخرا أنحاء مختلفة من العالم قد ساهم في حدوثها

وبشكل كبير تعرض القطاع البنكي فيها لمخاطر مختلفة وغياب أو ضعف فعالية التنظيم والأساليب الرقابية المعتمـــدة وأداء الأجهزة الرقابية القائمة عليها، ونذكر على سبيل المثال أزمة بنوك الادخار والإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الثمانينات والتي أعقبتها موجة الأزمات البنكية التي اجتاحت بلدان أمريكا اللاتينية، وتلا ذلك انهيار العملة المكسيكية في عام 1995ثم الأزمة الأسيوية عام 1997 بالإضافة إلى أزمات أخرى منها الأزمة المالية 2008، إذ يبدو أن مشكلة النظم البنكية والرقابية وصلت في الوقت الراهن إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في كثير من البلدان.

هذا ما أدى إلى اهتمام بالجهات المختصة في مهنة التدقيق الداخلي بالبحث عن آليات تكون من بين الحلول الأساسية لمنع حدوث مثل هذه الأزمات والفضائح المالية، أو الحد منها في اقل تقدير كظاهرة خطيرة تنمو باستمرار في مختلف الدول، وذلك من خلال مجموعة من آليات، من أبرزها تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة، للتحكم الرشيد في القـــرارات البنكيـــة وضمان مصالح مختلف الأطراف، إذ تعد الحوكمة ببعدها المحاسبي والمالي من أهم الآليات التي تضمن مخرجـــات ســـليمة وواضحة للمعلومات المحاسبية، فتطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه أن يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي، وبالتالي زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي في البنوك ،حيث تعتبر الحوكمة كمفهوم وإطار متكامل لمنظومة رقابية إشـــرافية بالدرجة الأساس وبمثابة صمام أمان للاقتصاديات والشركات لما تختص به من المبادئ كالانضباط في العمل والإفصـــاح والشفافية في جميع العمليات والمعاملات والمحاسبة والمسؤولية من خلال المصداقية والموثوقية في معالجة المعلومات المحاسبية المالية وتحسين جودة التقارير المالية والمسؤولية والعدالة والتي على البنوك التجارية العمل بها لتفعيل آليات الرقابة الداخلية فيها وتحسين أدائها.

في الجزائر ظهر مضمون الحوكمة وما تتطلّبه في المؤسّسة منذ الاستقلال، سواء من حيث أساليب الرّقابة على المؤسّسة أو علاقة هذه الأخيرة بالأطراف ذات المصلحة، لكنّ مصطلح الحوكمة لم يعرف إلّا بصـــدور ميثـــاق الحكـــم الرّاشـــد للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في مارس 2009.

الإشكالية:

بهدف الوصول إلى فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وتعزيز وتفعيل تجسيد حوكمة الشركات يـــتم طـــرح الإشكالية المتمثلة في: ما هو دور الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات لدى البنوك التجارية الجزائرية؟

التساؤلات الفرعية:

وقد قمنا بتقسيم الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية بغية الإيضاح، كما يلي:

- ✓ هل يتم تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية ؟
- ✓ كيف تؤثر الرقابة الداخلية على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك التجارية؟

أولا: ماهية حوكمة الشركات

1-مفهوم حوكمة الشركات

بعد التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في العالم ونتيجة للأزمات المالية التي تعرضت لها بعـــض الشركات الكبرى مثل فضيحة بنك الائتمان والتجارة الدولي(BCCI)، وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة، والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات، ظهر مصطلح حوكمة الشركات.

مثل مصطلح "الحوكمة" ترجمة حرفية لكلمة "Governance" باللغة الإنكليزية، والذي تم ترجمته إلى اللغة العربية من قبل مجمع اللغة العربية بهذه الكلمة، وبذلك يمكن أن يشار إلى مصطلح "Corporate Governance" بـ "حوكمة الشركات"[1].

تعددت التعاريف المقدمة لحوكمة الشركات، بحيث يشير كل تعريف إلى المرجعية الثقافية والفكرية لأصحابه ومن أبرز التعاريف المقدمة لحوكمة الشركات، ما يلي[2]:

عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " بأنها ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته"، فالحوكمة تتكون من الآليات، العمليات والمؤسسات التي من خلالها يستطيع أن يشكل مصالح أفراد المجتمع، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويؤدون واجباتهم ويناقشون خلافاتهم.

في حين عرفها البعض بأنها " النظام الذي تدار وتراقب به الشركات ومجالس الإدارة المسئولة عن حوكمة شركاتها، ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين، والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه.

كما عرفها البنك الدولي سنة 1992الحكم الرشيد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول والمؤسسات، والتي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها، إذ لا بد من الربط بين الحكم الرشيد والتنمية التشاركية، وكذا حقوق الإنسان والديمقراطية، إضافة إلى تعيين تعريف احترام القوانين وتسيير القطاع العام، محاربة الرشوة وتخفيض النفقات الفائضة والمبالغ فيها في المجال الإداري والعسكري[3].

كما أن الحوكمة عرفت على أنها [4] :

الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة.

وعرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) حوكمة الشركات على أنها [5]:

مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وشركائها وأصحاب المصالح الآخرين المرتبطين بها ،كما توفر حوكمة الشركات الهيكلة التي يتم من خلالها وضع أهداف الشركة وتحديد وسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة أداء الشركة. وينبغي أن توفر الحوكمة الحوافز الملائمة للمجلس والإدارة لسعي نحو تحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة والشركاء.

أما صندوق النقد الدولي (FMI) فقد عرف الحوكمة على أنها المصطلح الذي ينسحب على جميع العناصر التي يتم عن طريقها حكم الدولة بما فيها من السياسات الاقتصادية والأطر التنظيمية والتشريعية وضعف مناخ الحوكمة ينعكس بالسلب على النشاط الاقتصادي ومصلحة المواطنين.

بإضافة إلى أن حوكمة الشركات تحدد الأشخاص المسئولين على شرح إستراتيجية سياسات الشركة والقائمين على مراقبة النشاط والتأكد من نتيجة العمل التي تهدف الوصول إليها، ويؤكد ذلك من خلال التقارير المالية ويؤخذ في الحسبان أفعال الأشخاص المسئولين عن حوكمة الشركات[6].

2- خصائص حوكمة الشركات

من خلال ما سبق يمكن استنتاج الخصائص التالية لحوكمة الشركات[7]:

- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات و ضغوط غير لازمة للعمل.
- المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- المسئولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
- العدالة: احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.
- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

3-أهداف حوكمة الشركات

إن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات سيساعدها على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية[8] :

- ✓ العدالة والشفافية في معاملات الشركة وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة مراجعة الإدارة حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد.
- ✓ حماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائدهم وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية.
- ✓ منع المتاجرة بالسلطة في الشركة وذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
- ✓ ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة والمراجعة.
- ✓ الإشراف على المسئولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
- ✓ تحسين الإدارة داخل الشركة والمساعدة على تطوير الاستراتيجيات وزيادة كفاءة الأداء.
- ✓ تسمح حوكمة الشركات كذلك، بخلق الّثقة بين المتعاملين في زمن الاهيارات والفضائح المالية، وتمكن خاصة المستثمرين الماليين والمؤسسيين من الحصول على وسائل تقوم حقيقة بالرقابة على إدارة أصولهم الموزعة على عدة محافظ وشركات [9].

4- أهمية الحوكمة [10]:

- تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين.
- تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصلحة المساهمين.
- تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين بالأخص المستثمرين الأجانب لتمويل المشاريع التوسعية، فإذا كانت الشركات لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية، يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي وبالتالي زيادة رأس المال بتكلفة أقل.
- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل.
- الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقدرات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

إن تطبيق أي شركة لمفهوم وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات يحقق العديد من المزايا منها:

- تخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالفضائح المالية والإدارية التي تواجهها الشركة.
- زيادة درجة كفاءة أداء الشركة مما ينعكس على معدلات الربحية ودفع عجلة التنمية في المجتمع.
- زيادة درجة الشفافية والدقة في القوائم المالية مما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادها عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- يتيح تقدم الشركة وجذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى زيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل والتشغيل في المجتمع والمساهمة في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم دول العالم.

5-محددات حوكمة الشركات:

هناك اتفاق على أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات وهما[11]:

أ- المحددات الداخلية:

تشتمل المحددات الداخلية على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

ب-المحددات الخارجية:

تشير المحددات الخارجية إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها البنوك والشركات والتي قد تختلف من مكان لآخر أو من دولة لأخر، وتشتمل هذه المحددات على ما يلي :

- القوانين التي تنظم وتضمن كفاءة الأسواق كقوانين سوق رأس المال، قوانين الشركات، قوانين المنافسة ومنع الاحتكار، قوانين الإفلاس.
- كفاءة القطاع المالي، البنوك والأسواق المالية في توفير التمويل اللازم للمشاريع.
- درجة تنافسية أسواق السلع وعوامل الإنتاج.
- فعالية الهيئات والأجهزة الرقابية في تنفيذ رقابة صارمة على الشركات.

بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل: المدققين، المحاسبين، المحامين، الشركات المدرجة في السوق المالي.

6- مفهوم حوكمة البنوك:

تعني الحوكمة في الجهاز البنكي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية، التي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتنطبق الحوكمة في الجهاز البنكي سواء على البنوك العامة أو البنوك الخاصة أو المشتركة وتتمثل العناصر الأساسية في عملية حوكمة الجهاز البنكي في مجموعتين حيث تتمثل الأولى في الأطراف الداخلية وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبين والمراجعين الداخليين، أما المجموعة الثانية فتتمثل في الأطراف الخارجية، الممثلين في المودعين،

وصندوق تأمين الودائع ووسائل الإعلام وشركات التصنيف والتقييم الائتماني بالإضافة إلى الإطار القـــانوني التنظيمـــي والرقابي، أما الركائز الأساسية التي لابد من توافرها حتى تكتمل أحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك فتتلخص في الشفافية وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب[12].

7-مبادئ لجنة بازل

أصدرت لجنة بازل تقارير عن تعزيز الحوكمة في البنوك سنة 1998 وسنة1999 ، والتي أصدرت نسخة معدلة عنهما عام 2005، ثم في شهر فيفري سنة 2006 أصدرت نسخة جديدة ومحدثة وعلى أساسها فان مبادئ الحوكمة في البنوك تتمثل في:

- ✓ يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لمناصبهم، يحملون فهما واضحًا لدورهم في حوكمة الشركات وقادرون على ممارسة الحكم السليم فيما يتعلق بشؤون البنك.
- ✓ يجب أن يوافق مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية والقيم المؤسسية للبنك ويتابعها من خلال التواصل خلال الهيكل التنظيمي للبنك.
- ✓ على مجلس الإدارة وضع وتطبيق خطوط واضحة للمسئولية والمحاسبة على طول الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
- ✓ يجب على مجلس الإدارة ضمان وجود رقابة مناسبة من قبل الإدارة العليا للبنك تتماشى مع سياسات المجلس.
- ✓ مجلس الإدارة والإدارة مجتمعين يجب أن يستخدما بكفاءة مخرجات وظيفية المراجع الداخلي والمراجعون الخارجيين، ولجنة المراجعة الداخلية.
- ✓ على مجلس الإدارة التأكد من موافقة سياسات التعويضات مع الثقافة المنظمة للبنك، وكذلك الأهداف طويلة المدى.
- ✓ يجب أن يتمتع البنك بطريقة شفافة للحكم.
- ✓ يجب أن يتفهم كل من المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك المنفذة سوءا من خلال الصلاحيات الممنوحة أو الهياكل التنظيمية بما يعزز الشفافية.

إدراكا من لجنة بازل لأهمية التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الجهاز البنكي، فقد أصدرت العديد من الأوراق والتقارير التي تبين من خلالها الأسس والشروط اللازمة لنجاح تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك ومنها [13]:

توفير دليل عمل ومعايير السلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير.

- وضع إستراتيجية واضحة للبنك يتم على ضوئها قياس مدى النجاح ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار.
- وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات.
- توفير نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن تحديد وظائف المراجعة الداخلية ووظائف إدارة المخاطر.
- رقابة خاصة لمراكز المخاطر والمواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين وكبار المساهمين ومتخذي القرار في البنك.
- تدفق مناسب للمعلومات، سواء من داخل البنك أو خارجه.

ثانيا: الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

1- مفهوم الرقابة الداخلية

عرفها المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين: "الرقابة الداخلية هي الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخـــل المؤسسة من أجل حماية الأصول، ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية، وتشجيع الضمانات التي تساعد على التحكم في

المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق، بضمان الحماية، الإبقاء فعالية الاستغلال، الإبقاء والمحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة"[14].

من ناحية أخرى عرف مكتب المحاسبة العام الأمريكي الرقابة الداخلية على أنها: "هي خطة التنظيم وكل الطرق الخاصة باستعمال الأصول التي تمتلكها الوحدة والمحافظة عليها، ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية، وتحسين الهيكل التنظيمي والعمل على تحقيق أهداف الخطة الإنتاجية: البرمجة، الكفاءة، الاقتصاد والفعالية، وتشجيع التعاون بين العاملين واتخاذ السياسات الإدارية المناسبة"[15].

فبصفة عامة تهدف المراقبة الداخلية:"إلى إدراك و كشف بطريقة عملية وسريعة الأخطاء و الانحرافات، كما أنها تتأكد من أن الجرد و التسجيل مطابقان للحقيقة و للقواعد الخاصة بالمؤسسة"[16].

2-أهداف الرقابة الداخلية

إن الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية تتمثل في[17]:

- ✓ حماية أصول وممتلكات المؤسسة من أي تصرفات غير مشروعة، حيث تهدف الرقابة الداخلية إلى حماية الذمة المالية للمؤسسة من الاختلاسات والتلاعب.
- ✓ حماية سجلات ودفاتر وحسابات المؤسسة من أي انحرافات أو أخطاء متعمدة أو غير متعمدة ومن أمثلة ذلك:
  - الغش الإداري نتيجة تعمد الإدارة التلاعب في الحسابات بغرض تضخيم الأرباح لإخفاء سوء الإدارة.
  - إدراج أسماء وهمية في كشوف الأجور اليومية بصورة يصعب اكتشافها بسهولة مما يترتب عليه اختلاس المبالغ الموافقة لهذه الأجور.
- ✓ التأكد من الحصول على بيانات محاسبية دقيقة: تضمن الرقابة الداخلية النوعية للمعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية، أي تضمن أنه تم الاستناد في إعدادها على مبادئ أساسية تضمن موضوعيتها وملائمة استعمالها عند اتخاذ القرارات التسييرية.
- ✓ ضمان الالتزام بالسياسات واللوائح: والمقصود هنا هو التأكد من تطبيق قرارات وأوامر الإدارة وذلك للتحقق من احترام السياسات التسييرية والبرامج والإجراءات والقواعد العامة، وهذا لبلوغ الأهداف المسطرة.
- ✓ زيادة الكفاءة التشغيلية والكفاءة الإنتاجية: ويتمثل هدف الرقابة هنا في متابعة أرقام الإنتاج الفعلية ومقارنتها بالأرقام المخططة للتأكد من إنتاج الكميات المطلوبة في المواعيد المحددة بالمواصفات المطلوبة، كما يمتد مجال الرقابة هنا إلى عناصر الإنتاج الأساسية (آلات العمل، إنتاج العامل في الساعة....الخ) [18].

يمثل البنك التجاري أهمية كبيرة في الاقتصاد تختلف حسب الوظائف التي يؤديها وتنقسم إلى [19]:

- الأهداف العامة:وهي التي تتركز على تعظيم القيمة السوقية وتعظيم الربحية في الأجل الطويل
- الأهداف الفرعية:تتمثل في:
- تحقيق الأمان: يقصد به العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة مثل تدهور معدلات الربحية والسيولة وعدم كفاية رأس المال والانخفاض الملحوظ في كفاءة الإدارة في نشاط أو أكثر من أنشطة البنك.
- الخدمة: يقصد به التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك في حدود السعر والربحية في الأجل الطويل مع مراعاة ظروف المنافسة .
- النمو: وهو يرتكز على نمو أرباح البنك في الأجل الطويل مما يؤدي زيادة سعر السهم وزيادة الحصة السوقية .

- يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أهم العوامل المؤثرة على تحقيق أهداف البنك التجاري وتظهر العلاقة بينهم كما يلي: يتعرض البنك لمجموعة من المخاطر تؤثر على تحقيق أهدافه ويعتبر ضعف النظام الرقابة الداخلية إحدى أسباب حدوثها مثل مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة،++
مخاطر رأس المال .

3-إجراءات الرقابة الداخلية في البنوك

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل البنك؛ أي تعكس الوعي الرقابي للإدارة، والأسلوب الذي تستخدمه في مجـــال الرقابة وغيرها من الأمور المؤثرة في سلوك الإدارة الرقابي.

أ- الإجراءات الخاصة بالأداء الإداري والجانب التنظيمي

تركز هذه الإجراءات على تحديد الاختصاصات وتقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية، بما يضمن فرض رقابة على كل شخص داخلها، أيضا تحديد وتوزيع المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسئول ومدى التزامه بالمســؤوليات الموكلة إليه وتشتمل هذه الإجراءات على:

-تحديد الاختصاصات: تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية، بما في ذلك البنوك يكون حتما عـــبر تضافر الجهود داخل أجزائها كل حسب اختصاصه، لذا بات من الواضح اعتماد تحديد دقيق للاختصاصات داخل البنك في إطار سياسته، فعند الوقوف على الهيكل التنظيمي له، يجب تحديد اختصاصات كل مديرية من المديريات الموجودة، بمـــا لا يسمح بالتضارب بين الاختصاصات، فكل مديرية لها اختصاصاتها وداخل كل مديرية يمكن تجزئة هذه الاختصاصات إلى تخصصات داخل الدوائر وداخل المصالح والى غاية آخر نقطة من الهيكل التنظيمي.

- تقسيم العمل: التقسيم الملائم للعمل يدعم تحديد الاختصاصات داخل البنك.بمنعه تضاربها أو تداخلها، كما أنه يقلل بدرجة كبيرة من احتمالات وقوع الأخطاء، السرقة، والتلاعب كون هذا التقسيم الملائم للعمل يقوم على الاعتبارات الآتية:

- الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله: الفصل بين وظيفتي الأداء والتسجيل المحاسبي من شأنه أن يمنع التلاعب في تسجيل البيانات المحاسبية وبالتالي نحصل على معلومات صادقة عن الحدث بعد المعالجة.

- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تسجيله:هذا التقسيم في العمل يقلل من احتمالات سرقة الأصول، نظرا لأن الاحتفاظ بالأصل يكون ضمن اختصاصات موظف معين، وتسجيل العمليات المتعلقة بهذا الأصل يدخل ضمن اختصاصات موظف آخر.

- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تقرير الحصول عليه:الفصل بين سلطة تقرير الحصول على الأصل والاحتفاظ به تقلل من احتمالات وقوع التلاعب ومن الاتفاقيات ذات المصلحة الشخصية.

- تقسيم العمل المحاسبي:انطلاقا من عدم إنفراد شخص واحد بالقيام بعملية معينة من بدايتها إلى نهايتها فإنه يسمح بإعطاء رقابة داخلية يخلقها هذا التقسيم.بمراقبة عمل موظف معين.بموظف أخر يقوم بالعملية بعده، لذلك يستطيع هذا التقســـيم التقليل من فرص الأخطاء والتلاعب والتزوير ويزيد من فرص الكشف عنها حال وقوعها.

أما بالنسبة لتقسيم العمل في البنوك، فيتم من خلال الأقسام المتواجدة بالوحدة أين يتم تحديد الاختصاصات والواجبات المنوطة بالأشخاص القائمين على هذه الأقسام والوحدات حيث تشمل[20]:

- الأقسام الفنية: تتكون من قسم الصندوق، قسم الودائع، قسم المقاصة، قسم الصيرفة الشخصية، قسم الكمبيالات، قسم الحوالات، قسم الكفالات، قسم الاعتماد المستندي، قسم الحسابات الجارية، قسم الأوراق المالية، قسم تأجير الخزائن الآمنة، قسم الاستعلامات والتسهيلات البنكية، وقسم المحاسبة.

- الأقسام الإدارية : تتكون من قسم الديون، قسم المراسلات والأرشيف، قسم لوازم العمل والصيانة، بالإضافة إلى ذلك أشخاص تتوزع أعمالهم بين الإدارية والفنية على رأسهم مدير الفرع والمساعد والمراقب ورؤساء الأقسام ومساعديهم، علاوة على الإداريين في أدنى السلم من مراسلين وحراس.

- أقسام الإدارة العامة للبنك :تتكون من شؤون المساهمين، الشؤون القانونية، التدقيق والتفتيش، المحاسبة العامة، الديوان لحفظ المراسلات والبريد، شؤون الموظفين، العلاقات الخارجية، الدراسات والأبحاث والمتابعة التسويق والعلاقات العامة لشؤون الفروع، التسهيلات الائتمانية، الاستثمار الحاسوب الآلي، المشتريات واللوازم والصيانة.

الجدير بالذكر أن عدد الأقسام والدوائر الإدارية والفنية، سواء في الفرع أو الإدارة العامة يعتمد على حجم العمل وتنوع النشاط، فليس بالضرورة وجود جميع الأقسام والدوائر السابقة في كل البنوك فالأمر يتوقف على الأوضاع الخاصة بكل منها على حدى.

- توزيع المسؤوليات: يقوم هذا الإجراء على الوضوح في تحديد المسؤوليات للموظفين، إذ يمكن من تحديد تبعية الإهمال أو الخطأ، لذلك وجب تحديد المديريات والأشخاص في ذات الوقت المسئولين عن المحافظة على الممتلكات وعلى التقرير بالعمليات والموافقة عليها. إلا أن تحديد المسؤوليات، تمكن كل موظف من معرفة حدود عمله ومسؤوليته والتزامه تجاهها، فيحاسب ويراقب في حدود هذا المجال، إذ أن هذا الإجراء يعطي لنظام الرقابة الداخلية فعالية أكبر من خلال التحديد وبدقة لمرتكب الخطأ وعدم استطاعته التملص من جهة، ومن جهة ثانية يضفي الجدية والدقة في تنفيذ العمل من طرف الموظف لأنه على يقين بأن أي خطأ في عمله ينسب إليه مباشرة ولن يستطيع أن يلقيه على غيره بالتالي فمبدأ توزيع المسؤوليات يسهل عملية الرقابة، حيث يتيح تطبيق هذا المبدأ تخصص كل قسم أو دائرة بعمل معين كوجود قسم الاعتماد وآخر للكفالة هذا ما يعطي مبدأ محاسبة المسؤولية كنتيجة حتمية لتطبيق المبدأ السابق، منعا للتجاوزات والتهرب منها .

- إعطاء تعليمات صريحة: عادة ما يشتمل هذا الإجراء على الجانب التنظيمي للمؤسسة، لذلك ينبغي أن تكون التعليمات صريحة من المسئول داخل المديرية أو الدائرة أو المصلحة إلى المنفذين لها، فالصراحة والوضوح في التعليمات تمكن من فهم التعليمة وتنفيذها على أحسن وجه، كإعطاء تعليمة صريحة أن يقوم الموظف بالتوقيع على المستندات التي أعدها بغية تحديد مسؤوليته اتجاهها. ومن أجل الوقوف على تعليمات يستطيع المنفذ تطبيقها على أحسن وجه، لابد أن تتوافر هذه الأخيرة على الوضوح والصراحة والفهم، إلى جانب احترام السلم التسلسلي للوظائف.

-إجراء حركة التنقلات بين العاملين: إن إجراء حركة التنقلات بين العاملين داخل المؤسسة، يكون من صلب إجراءات نظام الرقابة الداخلية، كون أن هذا الإجراء يمكن من كشف الأخطاء والتلاعب التي ارتكبها الموظف خلال العمليات التي تدخل ضمن اختصاصاته وتحت مسؤولياته حيث أن حركة التنقلات بين العاملين، لابد أن تكون مدروسة ومبنية على أساس علمي ولا تتعارض مع السير الحسن للعمل، كتغيير موظف من مصلحة المالية إلى مصلحة المحاسبة ولا ينبغي في هذا الإطار تغيير موظف من مصلحة الأمن أو البحث إلى مصلحة تختلف بشكل كبير عن العمل داخل المصلحة المنتمي لها كمصلحة المستخدمين مثلا .

ب- الإجراءات المحاسبية

دور الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات لدى البنوك التجارية الجزائرية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم، من بين أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال، لذلك يجب سن إجراءات معينة تمكن من أحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي، لدعم المقومات التي يقوم عليها نظام الرقابة الداخلية الفعال. ويتكون النظام المحاسبي من الطرق والأساليب والسجلات المستخدمة بهدف تحديد وتحليل وتجميع وتصنيف وتسجيل والتقرير عن مبادلات وعمليات البنك، وضمان وجود مساءلة عن الأصول والالتزامات [21].

يتميز النظام المحاسبي في البنوك، بما يلي[22] :

- يتميز النظام المحاسبي البنكي بالدقة والأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المالية، واستخراج مراكز العملاء، وعلى البنك أن يوازن بين هذه الأمور فلا يحقق الدقة على حساب السرعة أو العكس.
- تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها ومعدل تكرارها مثل عملية الإيداع والسحب ومن هنا يتطلب الأمر تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات الإحصائية وتفريغ هذه العمليات المتشابهة في كشوف يختص كل منها بالعمليات المتجانسة.
- تتسم عمليات البنوك بإثبات قيم موجودة بالبنك وغير مملوكة له، مما يتطلب الاستعانة بالحسابات النظامية والقيود النظامية مثل عمليات أوراق القبض والأوراق المالية المودعة بصفة أمانة أو تأمين سلف... الخ.
- تتميز إيرادات البنوك بأن أغلبها عبارة عن فوائد وعمولات مقابل الخدمات المقدمة للعملاء وهي بذلك تختلف عن المنشآت التجارية والصناعية والتي تتميز إيراداتها بناتج زيادة سعر البيع عن تكلفة الشراء والإنتاج.
- يجب أن يتميز النظام بقدرته على توفير البيانات والمعلومات الضرورية وتقديمها للإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب.
- تتميز محاسبة البنوك بأن أقسامها المختلفة تقوم بتنظيم مستندات القيود ثم ترحل هذه المستندات على الحاسوب الذي يقوم، وبمجرد إدخال مستندات القيود بالترحيل إلى اليومية المساعدة وحسابات الأستاذ المساعد كما يقوم أيضا بإثبات هذه القيود في اليومية العامة والترحيل إلى الحسابات بدفتر الأستاذ العام؛ أي أن ما هو متبع أن الأقسام تقوم بتنظيم مستندات القيود ولا يقوم قسم الحسابات العامة بتنظيم قيود إجمالية ومن هنا تأتي محاسبة البنوك من خلال محاسبة كل قسم من أقسام البنك بصورة منفردة.

أما بالنسبة للإجراءات المحاسبية فهي تتمثل في[23]:

- التسجيل الفوري للعمليات المحاسبية : يعتبر تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة من بين وظائف المحاسب، بحيث يقوم بتسجيل العمليات بعد حدوثها مباشرة لتفادي تراكم المستندات وضياعها لذلك فالسرعة التي تصاحبها الدقة في التسجيل تمكن من ترتيب وحفظ المستندات المحاسبية.
- التأكد من صحة المستندات: تشتمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعبر عن عمليات قامت بها المؤسسة لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميم هذه المستندات مثل: البساطة التي تساعد على استخدام المستند واستكمال بياناته، واستعمال الأرقام المتسلسلة عند طبع نماذج المستندات.
- إجراء المطابقات الدورية : تعتبر المطابقات الدورية من بين أهم الإجراءات التي تفرض على العمل المحاسبي داخل المؤسسة لتقريبه من الواقع.

- عدم إشراك موظف في مراقبة عمله: لقد أصبح من الضروري تحديد الاختصاصات وتوزيع المسؤوليات داخل نظام المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع موقع كل موظف داخل النظام، لهذا وجب على نظام الرقابة الداخلية سن إجراء يقضي بعدم إشراك موظف في مراقبة عمله داخل نظام المعلومات المحاسبية.

ت- إجراءات عامة

هي إجراءات مكملة لكل من الإجراءات المرتبطة بالجانب التنظيمي والإداري والإجراءات المرتبطة بالجانب المحاسبي، وبتفاعل جميع هذه الإجراءات يستطيع نظام الرقابة الداخلية تحقيق أهدافه المرسومة، بحيث تتضمن ما يلي[24]:

✓ التأمين على ممتلكات المؤسسة: تسعى المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وذلك عن طريق الاستعمال الأمثل لمواردها والحفاظ على ممتلكاتها من خلال التأمين عليها ضد كل الأخطار سواء كانت طبيعية كالأخطار الجوية أو بفعل فاعل كالسرقة أو الحريق.

✓ التأمين ضد خيانة الأمانة: يتعلق الأمر هنا بالتأمين على الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها أو صرفها، أو الذين يدخل ضمن اختصاصاتهم التسيير المادي للبضائع أو الأوراق المالية أو التجارية وهذا ضد خيانة الأمانة التي قد تكبد المؤسسة خسائر كبيرة.

✓ إدخال الإعلام الآلي : يعتبر الإعلام الآلي أحد أهم الوسائل التي تهتم بتشغيل نظم المعلومات، فمن خلاله يمكن لأي نظام للمعلومات (نظام المعلومات المحاسبية على وجه الخصوص) توليد المعلومات بشكل سريع، إن لإدخال الإعلام الآلي للمؤسسة لتنفيذ العمل المحاسبي مبررات عدة هي على النحو التالي: حجم أو عدد العمليات، السرعة ومعالجة البيانات وتخفيض نسبة الخطأ في المعالجة، إمكانية الرجوع للمعطيات بسرعة، وعليه يمكن للمعالجة السريعة للبيانات المحاسبية في ظل استعمال الإعلام الآلي أن تعطى لنا قوائم مالية ومحاسبية تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وتعكس السرعة سواء في المعالجة أو في إعداد هذه القوائم.

✓ اعتماد رقابة مزدوجة:: يستعمل هذا الإجراء في أغلب المؤسسات الاقتصادية من كونه يوفر ضمانات للمحافظة على النقدية، فمثلا عند شراء مادة معينة ينبغي أن يحتوي ملف التسوية على كل الوثائق المتعلقة بالعملية من وصل التوريد الفاتورة، وصل الاستلام الذي يكون ممضي عليه من الجهات الموكلة لها، إذ بعد تسجيل الدين ومراقبة ملف العملية، يعد المشرف على عمليات التسوية شيك يمضي عليه مدير المالية والمحاسبة في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية يمضي عليه مدير المؤسسة لكي يكون هذا الشيك قابل للسحب، وهذا الإجراء يعمل على حماية النقدية.

✓ علاقة حوكمة الشركات بالرقابة الداخلية: أشارت لجنة تريدواي (Treadway) إلى أهمية نظم الرقابة الداخلية بخصوص إعداد القوائم المالية وأوصت في تقريرها الصادر سنة 1987 بأن تتضمن التقارير السنوية للشركات ذات المساهمة العامة تقارير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية، فلا شك أن دعم الرقابة الداخلية في البنوك من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة بما يحّقق مصالح المساهمين والمودعين وباقي أصحاب المصالح[25].

نجد أنه من المكونات الأساسية لمبادئ حوكمة الشركات الحاجة إلى وجود رقابة فعالة ورقابة على نشاطات الإدارة خاصة على دور مجلس المديرين.

من ضمن أهداف الرقابة الداخلية من وجهة نظر الإدارة والمراجعين، زيادة درجة المصداقية والّثقة للقوائم المالية وما تتضمنه من معلومات وبالتالي زيادة درجة الاعتماد على المعلومات في إتخاذ القرارات، حيث يمّثل هذا إمتداد لمسؤولية الإدارة

في إعداد القوائم المالية وخاصة المعدة لأطراف خارجية، فوجود نظام رقابي فعال يمنح درجة معقولة من التأكد على خلـــو القوائم المالية من الأخطاء[26] .

تعرف الرقابة الداخلية في البنك بأنها مجموعة من الأنشطة المتداخلة يتم وضعها بالتعاون والتنسيق بين الأطراف (مجلس الإدارة والمديرين ومستخدمي البنك) ، موجهة لتحقيق وانجاز الأهداف الآتية:

- إنجاز وعقلنة العمليات.
- ترسيخ مصداقية العمليات المالية.
- العمل وفق القوانين والتنظيمات المقررة .

تنقسم الرقابة الداخلية في البنوك إلى قسمين [27]:

- رقابة وقائية لمنع وتقليل المخالفات والأخطار والأخطاء التي يمكن أن يتعرض لها البنك.
- رقابة كاشفة وهي لاكتشاف المخالفات والأخطاء ومن ثم معالجتها وتعديل الضوابط لمنع وقوع مثل هذه الأمور ومصدرها المراجعة الداخلية.

يتم التقيد بنظام للرقابة الداخلية البنكية من طرف البنوك في الجزائر من خلال النظام رقم02 -03 الذي يتضمن قواعد المراقبة الداخلية للبنوك.

تشمل المراقبة الداخلية التي يجب على البنوك العمل وفقها على خمسة أصناف [28]:

- نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية.
- تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات.
- أنظمة تقييم المخاطر والنتائج.
- أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر.
- نظام التوثيق والإعلام.

ثالثا: واقع تطبيق حوكمة الشركات في البنوك الجزائرية

1- الأزمات التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري

لعبت الدولة دور أساسي في تنمية بعض الصناعات وفي تحويل الموارد إليها وفي تحديد درجة المنافسة، وارتكز اقتصاد الجزائر على سياسات تجارية داعمة لإحلال الاستيراد ثم تعزيز التصدير، كما انخرطت الجزائر منذ بداية عقد التسعينات في السياسات الإصلاح والتحرر المالي والاقتصادي وتنمية السوق المالي، لكن هذه السوق لا تزال غير متطورة بالمقـــاييس العالمية.

إضافة لما يسبق، منذ سنة 1990 شرعت السلطات العمومية في إجراء تعديلات هيكلية على القطاع المصرفي بهـــدف التهيئة للعمل وفق آليات اقتصاد السوق وتحقيق نوعية الخدمات المصرفية وخلق منافسة بين البنوك، ومن بين أهم البنوك التي ظهرت بعد هذه الفترة نجد الخليفة بنك وبنك الجزائر الصناعي والتجاري، لكن أهم ما يميز هذه المرحلة ضعف رقابة بنك الجزائر(المركزي) لهذه البنوك قبل وبعد نشاطها، مما أدى بهذه البنوك إلى الوقوع في أزمات مالية هـــزت القطـــاع المصرفي الجزائري.

دور الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات لدى البنوك التجارية الجزائرية

إن سوء الحوكمة التي ميزت الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر في بداية نشاط المصرفين تعتبر من أهم أسباب الأزمات المالية التي واجهها البنكين، وهذا ما أشارت له اللجنة المصرفية في إحدى مذكراتها والمتعلقة بنشاط الرقابة والتفتيش، وقد ظهرت سوء الحوكمة من خلال النقائص التي تم تحديدها بخصوص بنك الخليفة كما يلي:

-عدم احترام الإجراءات المحاسبية للمؤسسة.

-التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر.

-المراجعة غير المنتظمة لملفات التوطين.

-غياب المتابعة والرقابة.

-عدم احترام قواعد الحذر.

عن أزمة هاذين البنكين الخاصين والتي انتهت بتصفيتها وخروجها من السوق المصرفي كانت بداية لسلسلة من الإفلاس والفضائح المصرفية الأخرى والتي جاءت متتابعة مست بشكل رئيسي البنوك الخاصة وكانت النهاية بزوال البنوك الخاصة ذات الرأسمال الوطني (الجزائري)، وإن تعددت الأسباب في الوصول لمثل هذه الوضعية إلا أنه يبقى سوء الإدارة وعدم الالتزام بمبادئ ومناهج الحوكمة السليمة من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الأزمة المصرفية التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري، من جانب آخر لا يجب الاعتقاد أن حال البنوك العمومية في الجزائر هو أفضل من نظيرتها الخاصة حيث شهدت تلك البنوك فضائح وثغرات مالية عديدة إضافة إلى الديون المتعثرة التي تنتقل محافظها تفوق 1200 مليار دج وضعف الرقابة الداخلية والخارجية، ويشير بعض الخبراء انه يتم تطبيق المعايير الدولية لتم إعلان إفلاس عدد من البنوك العمومية بالنظر لوضعيتها، وترجع هذه الوضعية الصعبة التي يشهدها القطاع المصرفي الجزائري إلى المحيط والسياسات المطبقة في المجال المصرفي والمالي، غير أنه يجب الإشارة إلى الجهود المبذولة في الفترة الحالية كمحاولة إصلاح عام لهياكل القطاع المصرفي الجزائري من خلال السعي إلى الالتزام بأعمال ومقررات لجنة بازل من جهة، ومحاولة فهم وتطبيق مبادئ ومناهج الحكم الراشد في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية[29].

2- التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري

يواجه تطبيق الحوكمة على أرض الواقع مجموعة من التحديات يمكن تلخيص أهما في ما يلي[30]:

أ. الفساد: عادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة، وينتج عنه العديد من الآثار السلبية والخطيرة، فانتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة يعمل على هروب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب ذلك فان للفساد تكاليف اقتصادية أخرى، منها انخفاض الإنفاق الحكومي على المشاريع ذات التوجهات الاجتماعية، فزيادة سوء تخصيص الموارد، والتحدي الأكبر الذي يواجه تطبيق الحوكمة هو اتساع نطاق الفساد ليشمل الأجهزة الحكومية المسؤولة أساسا عن محاربة الفساد، لأن الحكومات الفاسدة دائما ما تقف في وجه الإصلاحات التشريعية، وذلك لحرصهم على استمرار المناخ الفاسد الذي يمنحهم مكاسب كبيرة.

ب. الممارسة العملية والديمقراطية: إذا كانت الاقتصاديات النامية والصاعدة تحاول أن تطبق الحوكمة بشكل سليم وفعال، فإنها في إطار هذا السعي أصبح من الواجب عليها أن تعمل على إرساء قواعد الديمقراطية والتي من آثارها الايجابية:

- تعتبر الديمقراطية آلية تلقائية لعملية تداول السلطة، وذلك لقيامها على مبادئ التعددية والحرية، والتي تقف حائلا أمام سعي أي طرف أو أية قوى سياسية للانفراد بالسلطة، وذلك يعمل على تضييق نطاق الفساد والآثار السلبية الناجمة عنه.

- تتيح الديمقراطية الفرصة للمجالس النيابية والتشريعية للقيام بواجباتها الرقابية والتشريعية باستقلالية تامة، ودون أية ضغوط.

جـ. احترام سلطة القانون:

لا يمكن لأي شئ أن يكون فعالا إلا إذا تقيد بالقانون وهكذا هو حال الحوكمة، فلن تكون هناك حوكمة فعالة ورشيدة إلا إذا كان هناك قوانين تدعمها وتحميها، وتأتي أهمية سلطة القانون كونها إحدى الأدوات المهمة التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، وقد يكون هناك تناقض بين النصوص القانونية، لذا يجب التركيز على بعض العناصر المهمة، حتى لا يحدث فصل بين القانون وتطبيقه من الناحية العملية ومن هذه العناصر الوضوح، التحديد، الالتزام بالتطبيق، الثواب والعقاب....الخ.

د. إنشاء علاقة سليمة بين أصحاب المصالح :

ان عمليات التواطؤ والفساد التي تتم بين مجالس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين لا تضر فقط بحقوق أصحاب المصالح، ولكنها تضر أيضا بالشركة ومستقبلها لذا من الضروري أن يكون هناك حزمة من الإجراءات والسياسات التي تعني بحماية حقوق أصحاب المصلحة بالشركة.

3. إجراءات تحسين حوكمة الشركات في الجزائر

حتى يكون هناك تطبيق سليم لحوكمة الشركات لا بد من وجود مجموعة من الإجراءات يعتمد عليها نظام حوكمة الشركات لتحسين أدائها وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

أ. إجراءات قصيرة الأجل:

تقوم الشركة بإتباع سياسة مكتوبة خاصة بحوكمة الشركات يتم الإفصاح والإعلان عنها، هذه السياسة يجب أن توضح إنشاء مجلس الإدارة ودور أعضائه والكفاءات الخاصة بهم وإنشاء مجلس إدارة استشاري، كذلك لا بد أن توضح اتصالات مع مساهمي الأقلية ومعاملاتهم ونظم المحاسبة والإفصاح ومعاملة المساهمين الآخرين، وكذا تعيين مراجعين مستقلين ونشر جدول زمني بما سيحدث بالشركة.

- تنص سياسة حوكمة الشركات على إنشاء مجلس إداري استشاري مكون من ثلاثة أو أربعة أعضاء والغرض من إنشاء مجلس إداري استشاري هو المساعدة في عملية اتخاذ القرار عن طريق تزويد الإدارة ومجلس الإدارة بآراء موضوعية ذات بعد مستقل وكذا تزويد مساهمي الشركة بمرشحين محتملين للعمل كأعضاء مجلس إدارة مستقلين.

- تقوم الشركة بتعيين عضو مجلس إدارة منتدب من بين الخبراء الموجودين في السوق.

- تقوم الشركة بإتباع سياسة بيئية اجتماعية للشركة تجاه المواطنين ويتم الإفصاح والإعلان عنها.

- تؤكد الوثائق الأساسية للشركة مع ضمان معاملة متساوية لمساهمي الأقلية.

ب. إجراءات متوسطة الأجل:

تعمل سياسة حوكمة الشركات على تكوين مجلس الإدارة الاستشاري خلال عام واحد، ويعقد هذا المجلس الاستشاري أربعة اجتماعات سنويا، وللشركة جدولا للاجتماعات والمستندات الأساسية للاجتماعات، وتقدم إلى أعضاء مجلس الإدارة الاستشاري قبل مواعيد الاجتماعات حيث تنص سياسة حوكمة الشركات على ما يلي:

- تعيين عضو من مجلس الإدارة مستقلا وغير موظف من خلال عامين، ويمكن أن يكون عضوا بمجلس الإدارة الاستشاري.

- أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي المقدم إلى المساهمين عن محتوى ومدى تنفيذ سياسة الشركة المكتوبة الخاصة بحوكمة الشركات والسياسة البيئية الاجتماعية للشركة اتجاه المواطنين.

- أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي عن مدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات.

الخاتمة

تعتمد الحوكمة في المصارف على مبادئ أساسية ترتكز في الأساس على:

تأكيد أهمية الشفافية من أجل ضمان الإدارة الفعالة و السليمة في البنوك، و احترام قوانين الإفصاح، و كذا وضع معالم واضحة لحدود و مسؤوليات مجلس الإدارة في البنوك ووضع هيكل إداري يحدد المسؤوليات و يحدد المهام بدقة.

إن تبني مبادئ الحوكمة في أي بلد لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان هناك مناخ وبيئة تضمن تطبيق تلك المبادئ، وهذا ضمن الأطر القانونية والتنظيمية، والجزائر وفي ظل العولمة تجد نفسها أمام اختبار صعب من خلال البيئة الداخلية وضعف مؤسساتها، والبيئة الخارجية التي ستفرض عليها التكيف مع المتطلبات والمستجدات الحديثة.

ينبغي على الجزائر أن تعزز و تنشر ثقافة الحوكمة في المؤسسات المالية و البنوك كمفهوم من ضمن المفاهيم الثقافية السائدة لدى مسئولي و مدراء الائتمان يعتبر أمرا ضروريا باتجاه تدعيم و تعزيز مكانة البنوك في الاقتصاد و ضمان تجنب مختلف المخاطر بما فيها المخاطر المالية،حيث أن الحوكمة هي أداة تتجنب بها أي دولة التعرض لمختلف الأزمات.

المراجع

[1]زياد هاشم السقا، دور النشر الإلكتروني للقوائم المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل مستجدات بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة يومي 04 -05 ديسمبر 2012 ، ص2.

[2]محمد مطر وعبد الناصر نور، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 1، كانون الثاني 2007، ص51.

[3] أعمر عزاوي وبوزيد سايح ، دور حوكمة الشركات في تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي29-30 نوفمبر 2011، ص 187.

[4] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2005 ، ص9.

5 ميرة عثماني، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2012 ، ص ص14-15.

6 Mouhamed Hamzaoui ,Audit : gestion des risques, vilage mondial, 2006, p25.

7 طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص3.

8 محمد نجيب ومحمد صادق حسن، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس حول أخلاقيات الأعمال مجتمع المعرفة ،جامعة الزيتونة الأردنية ،عمان ،2006،ص7.

[9] Alexandre Hervé et Mathieu paquerot, efficacité des structures de contrôle et enracinementdes dirigeants, finance contrôle stratégie, N° 2 , volume 3, juin 2000, p 6.

10 فكري عبد الغني محمد جودة، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة البنكية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2008، ص ص18-19.

[11] عمر شريفي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام البنكي، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 10-12أكتوبر 2009 ، ص 5.

[12] فكري عبد الغني محمد جود، مرجع سبق ذكره،، ص61.

[13] أمال عياري، أبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات البنكية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، يومي 6 -7 ماي 2012، ص12.

[14] محمد التهامي طواهر ومسعود الصديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص 84.

[15] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، بيروت، 2001، ص233.

[16] Hamini Alle, Le Contrôle Interne et l'élaboration du bilan comptable, Alger,1993, p 22.

17 محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص84-86.

[18] عبد الفتاح محمد الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 144.

[19] محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع، الأردن، 2009، ص ص120-122.

[20]خالد أمين عبد الله، العمليات البنكية: الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1998 ،ص ص40-45.

[21] عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص92.

[22] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، 2000 ، ص ص37-38.

[23] عبد الفتاح محمد الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[24] خالد أمين، علم تدقيق الحسابات مرجع سبق ذكره، ص 236.

[25]بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، العدد37 ،2005 ، ص25 .

[26] سمير كامل عيسى ومحمود مراد مصطفى، دراسات في المراجعة الخارجية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص20.

[27] اللجنة العربية للرقابة البنكية، متطلبات الرقابة الداخلية بالبنوك، صندوق النقد العربي، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة) ، الاجتماع الرابع، 1994، ص8 .

[28] الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 03، النظام رقم 02-03 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 84، 18 ديسمبر 2002، ص26.

[29] بن علي بلعزوز، حبار عبد الرزاق، الحوكمة في المؤسسات المصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة احمد عباس، سطيف، الجزائر، يومي20-21 أكتوبر 2009، ص ص13-14.

[30] صبايحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة –مع التركيز على التجربة الجزائرية-، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2013، ص ص12- 15.